الركائز الأساسية للحكم في النظام القانوني السعودي

The basic pillars of governance
in the Saudi Arabian Legal System

م.م. وجناء رزاق عبد النصيراوي
كلية العلوم – جامعة واسط

د. إبراهيم موسى زادة
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة طهران

الملخص:
يدرس هذا البحث اهم المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني السعودي وتطور النظام والنهج الذي اتبعه مؤسس الدولة السعودية الملك عبد العزيز ، في مرحلة بناء المؤسسات السياسية والإدارية وفق النظام الأساس للحكم وكيفية تولي الحكم وسلطات الدولة الثلاث القضائية والتنفيذية والتنظيمية وأجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة، حيث إن مرحلة البناء وفق النظام الأساس للحكم الذي كتب بأمر الملك من أجل تسيير الأمور العامة وسلطات الدولة، جميعها مؤطره باطار ارادة الملك، فلا يعمل النظام السعودي بمبدأ الفصل بين السلطات، فيلاحظ أن السلطة التنظيمية هي مركبة من السلطة التنفيذية ومجلس الشورى، وكذلك يلاحظ حدود السلطة القضائية فهي غير ملتزمة لكل جوانب القضاء مثل القضاء الإداري وهو المعبر عنه بـ(ديوان المظالم) ومرجعيته الملك بينما مجلس القضاء الأعلى فمرجعيته الرئاسة المجلس، وهذا تفكيك في نفس السلطة القضائية وعدم توحيد الجهة المعنية به، وهكذا يلاحظ في النظام السعودي أنه جعل السلطة التنفيذية هي أوسع السلطات ورئيس هذه السلطة هو الملك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الأساسية، ديوان المظالم، النظام السعودي، مجلس شورى الدولة، الأجهزة المستقلة، مبدأ المشروعية.

The basic pillars of governance in the Saudi Arabian Legal System

Assistant Lecturer: Wagna Razaq Abd ALnussairawi
Waist University- Science College
Doctor: Ibrahim Musa Zadeh.
College of Law & Political Sciences
The University of Tehran

Abstract

This research examines the most important foundational and administrative institutions in the Saudi Arabian legal system. As well as the system's evolution and the approach followed by the state's founder, King Abdulaziz, during the phase of constructing political and administrative institutions in accordance with the basic system of government. In addition, the study examines how the three branches of government - judicial, executive, regulatory and the independent state agencies and institutions assume power and authority. Notably, the Saudi Arabian government does not adhere to the principle of the separation of powers. The regulatory authority is instead a combination of the executive authority and the Shura Council. Similarly, the limits of the authority of the judiciary do not extend to all aspects of the judiciary, such as administrative justice, which is conveyed by the "Diwan Al-Mazalim" and whose reference is the King, whereas the Supreme Judicial Council's reference is the Council's Presidency. This represents a disintegration of the same judicial authority and a lack of cohesion within the concerned entity. Therefore, the executive authority is the broadest authority in the Saudi Arabian system, and its chief is the King.

Keywords: Basic institutions, Diwan Al-Mazalim, Saudi Arabian system, State Shura Council, Independent agencies, Principle of legitimacy.

المقدمة

إن التطور السياسي لاي بيئة موجودة في أي مجتمع ينمو ويتطور مع الظروف والواقع السياسي والاقتصادي، فان هذه تعد العوامل لنشأة القاعد الدستورية أو النظامية، فهي تعد الإطار العام لاي دولة، وتؤثر بطبيعة الحال في تحدد المسار الذي ينتهجه المشرع، والنظام السعودي هو بطبيعته متأثر بذلك كله، فيلاحظ أنه قد شهد تقلبات عديدة حتى أننا نستطيع أن نلخصه بأنه انتقل من النظام

القبلي إلى النظام المقنن وفق مواد قانونية وضعها مصدر السلطات وهو الملك بحسب ما جاءت به نصوص مواد النظام الأساسي للحكم، فصار لزاماً علينا أن نوضح ما آلت إليه طبيعة هذا النظام في مؤسساته الأساسية من هيئات وسلطات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الركائز الأساسية التي شيدت النظام السعودي مع بداية نشأته في السعودية، وحتى ما آلت إليه تلك المؤسسات.

ليتضح من خلال ذلك مدى تمتع القانون الأساسي بالمرونة والتطور لمواجهة مستجدات الحياة والتطور في البيئة المجتمعية في السعودية.

أهمية الدراسة

ان النظام السعودي لم تأتي دراسة توضح معالم المؤسسات الأساسية فيه وكيفية الارتباط فيما بينها وبين مراجعها، لذلك اتّخذ البحث المنهج القانوني التحليلي لدراسة اهم المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام السعودي.

خطة البحث

ينقسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث، نتناول في **المبحث الأول** منه، مفهوم الركائز الأساسية لبناء الدولة والتطور التاريخي للنظام القانوني السعودي، وفي **المبحث الثاني** نتناول " النظام القانوني لسلطات الدولة في السعودية، **والمبحث الثالث** مبدأ المشروعية الإدارية في النظام السعودي، ثم نختم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الركائز الأساسية لبناء الدولة

تتناول هذه الدراسة التعريف بأهم المصطلحات الخاصة بالبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدولة في النظام الإسلامي

الدولة في المفهوم الإسلامي ليست ندا للدين، وإنما هي أداة لتحقيق سعادة واستقرار الأنسان ويتحقق عن طريق انتهاج مؤسسات الدولة الرسمية للنهج الإسلامي تمارس وتطبق عن طريق مؤسساته أوامر الله عز وجل،[١] أما مفهوم الدولة في النظام السعودي هي خلافة من صاحب الشرع لحماية الدين فالوظيفة الأساسية للدولة هي حماية الدين وتطبيق أحكامه وحمايتها وتحقيق العدالة بين الرعية.[٢]

المجتمع المسلم أن النص القرآني الكريم هو المسوغ لاستمرار ووجود العالم الإسلامي إذ أن المجتمع الإسلامي قد عرف وبرز الى الوجود عن طريق نصوصه فالمجتمع الإسلامي له خصوصية وتميز عن أي مجتمع أخر فان النصوص القرآنية والسنة النبوية الشريفة هما أساس الدين والذي يقوم عليهما المجتمع الإسلامي.

أن جميع النظريات والمناهج التي تظهر في العلوم الاجتماعية تظهر نتيجة البيئة فهي مولودة المحيط التي نشأت فيه نتيجة أفكاره وخصائصه وظروفه الخاصة فظهرت العلمانية نتيجة ظروف تميز بها هيمنة رجال الكنيسة والتي انحرفت عن تعاليم المسيحية بالتلاعب والتزييف فالعلمانية لها فلسفة مختلفة تماما عن فلسفة المجتمع الإسلامي الذي يعود بكل شؤون حياته الى الله عز وجل أن مفهوم العلمانية وبصورة دقيقة وكما بين احد أقطابها "تنظيم وتسيير الإنسانية بدون الله،[٣] أن الوحي عند العلمانية هو نوع من أنواع الخرافة فأي أساس لا يمكن تفسيره يستبعد ضمن هذا المفهوم، فان المرجع الأساسي للمفهوم العلماني هو العقل واعتمدت على نظريات منها القانون الطبيعي، والعقد الاجتماعي لقد اقتحمت العلمانية شتى الميادين خاصة الميدان السياسي وقد وجدت لها مؤيدين من الطبقة المثقفة من المسلمين.

مجلس شورى الدولة هي الهيئة المكلفة بأعداد النص القانوني ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية،[٤] فالذين شكلوا نواة هذه الهيئة هم المبايعين للسلطان عبد العزيز وهي التي تولت موضوع تحضير "دستور الحجاز".

المملكة العربية السعودية فقد نص النظام الأساس للملكة العربية السعودية "دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، نظامها الأساس هو النظام الملكي يكون الحكم فيها وراثيا، ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للنظام القانوني السعودي

إن نشأت الدولة السعودية الأولى كانت في مجتمع قبلي، فهذا المجتمع قد اثر على جميع مؤسسات الدولة في ذلك الوقت وان السعودية كغيرها من بلدان العربية قد تأثرت وفي تلك المرحلة بالثقافة القانونية للنظام الغربي المتمثل بالاحتلال العثماني، لذلك فقد اعتمد الرصيد الثقافي للعرف القبلي كمصدر أساس في تنظيم شؤون ومؤسسات الدولة فكانت استعانتهم بالعلماء الإسلاميين وخاصة الشيخ محمد عبد الوهاب وابتدأ التعاون مع علماء المسلمين في النظام المؤسساتي للدولة وبروز أحكام الشريعة الإسلامية فقد كان الحاكم القبلي يستعين باهل الرأي والخبرة عن طريق الشورى هذا في حدود العرف الدستوري للمجتمع القبلي فقد كان لحاكم القبيلة اختصاصات لا تشمل الأمور المتعلقة بردع الجريمة فقط وإنما تشمل الاعتراض على ما تم تنظيمه من قرارات داخل مجلس القبيلة اذا كانت تضر بمصلحة الجماعة إذ تتمثل مهمته حديثا بحماية النظام العام،[٥] أن بروز الحركة

الاستشراقية وانهيار الدولة العثمانية وانتهاء خلافتها، ظهر الملك عبد العزيز وهو الممثل الرسمي لجميع مؤسسات الدولة ولقد اتبع النهج الإسلامي بصورته الشكلية فقط وتطبيقه على جميع الأنظمة والمؤسسات في الدولة فقد دعا الملك في عام ١٩٢٨ الى انتخاب مجلس شورى الدولة ومنذ الجلسة الأولى لمجلس الشورى اكد الملك على تنظيم الحياة وفقا للشريعة الإسلامية وتم انعقاد الجلسة الثانية لمجلس شورى الدولة في عام ١٩٣١ اكد فيها الملك على اعتبار أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس لكل القوانين في البلاد وفي هذه المرحلة لقد تم استبدال الولاء القبلي بالولاء الوطني أي الولاء للدولة وليس للقبيلة،[٦] لقد كان دستور المملكة العربية السعودية هو القران الكريم فعند أنشاء منظمة الأمم المتحدة تمت دعوة الملك عبد العزيز باعتباره رئيس الدولة ودعته الى أرسال نسخة من الدستور للملكة العربية السعودية فارسل الملك نسخة من القران الكريم باعتباره دستور الدولة فالقران الكريم لا يتمثل بصورة كاملة وبكافة معانيه دستور دولة وإنما يمثل فلسفة الدولة باعتبار القران الكريم المصدرالاول للشريعة الإسلامية،[٧] على الرغم من مطالبات المجتمع الدولي بوضع دستور بالمستوى الشكلي، الى أن الرغبة القوية التي تبناها مؤسسو الدولة السعودية في تبني القواعد الإسلامية وجعلها الأساس في الحياة الاجتماعية والسياسية في الدولة والتي ترتبط بجذور متعمقة من طبيعة المجتمع السعودي وموقعه الجغرافي في العالم الإسلامي فوجود الكعبة الشريفة قبلة الإسلام والمسلمين في السعودية يصبوا اليها المسلمون من كل فج عميق ليؤدون مناسك الحج والعمرة،[٨] أن الأساس لممارسة الدولة لوظائفها في السعودية هو دمج الدين مع النظام القانوني، أن القواعد القانونية لاي بلد لا تنشا من فراغ وإنما من رحم وواقع الحياة الفكرية والاجتماعية لذلك البلد فمع بدا الحركة الإصلاحية للشيخ محمد عبد الوهاب في نجد واتفاقه مع القادة السياسيين في ذلك الوقت نتيجة للأحداث والوقائع التي كان يشهدها العالم الإسلامي وخاصة مع بداية القرن السابع عشر والقرن الذي يليه وما شهدته هذه المرحلة من تفكك للقيم الإسلامية والضعف الذي أدى الى الاحتلال،[٩] أن المجتمع السعودي في ذلك الوقت قد عانا من التخلف والاضطرابات لعدم وجود سلطة مركزية تقود المجتمع وتنظمه،[١٠] لقد كان للشيخ محمد عبد الوهاب قناعاته الراسخة بان الإسلام يشمل جميع جوانب الحياة واستطاع الى التوصل عن طريق الاجتماع الرسمي عام ١٧٤٥ تمخض عنه الأطر الدستورية للدولة السعودية لذلك فان أي مجتمع مع مراحل تكوينه وتأسيسه دولته

التي تقوم على ركائزه الفكرية والحضارية فتم أنشاء مجلس شورة الدولة التي وضعت دستور الحجاز فقد بادر الملك الى أنشاء لجنة تتولى مهمة أعداد والتحضير للدستور تظم عددا من الأعيان والمفكرين وسميت بالجمعية العمومية وانتهت من أعمالها بصدور النظام الأساس للحكم سنة ١٩٩٢.

المبحث الثاني: النظام القانوني لسلطات الدولة في السعودية

إن النظام الأساسي للحكم السعودي ٢٠٠٥ جاء خالياً من الديباجة أو المقدمة، مع ذلك اعتبر الخطاب الذي القاه الملك والذي أعلن فيه فلسفة ومبادئ الدستور هو الديباجة، ومن المعلوم أنه ليس دستور بالمعنى المصطلح كونه لا تتوفر فيه العناصر الأساسية لقيام الدستور؛ بل هو حقيقة نظام بالمعنى العرفي القانوني، قد تم وضعه من قبل الملك وبإرادته المنفردة

المطلب الأول: سلطات الدولة في النظام السعودي

إن التطورات وتقدم سنن الحياة دعت الى تنظيم سلطات الدولة بنصوص أساسية، وان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي، وهذا ما أقرّه النظام الأساس في الدولة في المادة الخامسة منه، وان السلطات في الدولة تضم السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (التنظيمية) وقد جاءت نصوصه على أنه مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية.[١١]

الفرع الأول: السلطة القضائية وتشكيلاتها

وقد جاءت نصوص النظام الأساسي للحكم بأن جميع سلطات الدولة خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، وانها الأساس لممارسة السلطة لأنشطتها المختلفة شمل ذلك سلطات الدولة وحسب الترتيب: أولا السلطة القضائية ومن ثم السلطة التنفيذية يليها السلطة التشريعية (التنظيمية)،[١٢] وهذا وإن لكل نظام محددات ومبادئ ينبغي اتباعها فقد احتوى النظام القضائي في السعودية على العديد من المبادئ، وإن المبدأ الأساسي الموجود في المقدمة هو الالتزام بالأحكام الشرعية،[١٣] ولقد جاء في المادة الأولى من نظام القضاء العام (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في نظامهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة وليس لاحد التدخل في القضاء)، وإن مرجعية القضاء العام وأحكامه وفقاً للنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ونظام القضاء ونظام المرافعات هي أحكام الشريعة الإسلامية، وما غلب فيه القاضي من أحكام يرجع الى الشريعة الإسلامية وفي حالة سكوت النص ولم يجد هذه الواقعة في كتاب الله وسنة نبيه اجتهد برايه وفقاً للقواعد العامة للشريعة الإسلامية، وان النظام القضائي في الفقه الحديث لا يتقيد بمذهب معين ومع تدوين المذاهب وفي

حالة عدم وجود الدليل في هذه المذاهب الأربعة، ويأخذ براي الأمام أحمد بن حمبل أمام المذهب الحنبلي،[١٤] ويمكن حصر ذلك في حالتين: حالة إبهام النص وحالة سكوت النص، ويخضع الاجتهاد الى الرقابة القضائية من قبل محكة التمييز والمحكمة العليا بالإضافة الى اختصاصها، وتتولى واجب سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مع ما يصدر من أنظمة وتعليمات عن طريق ولي الأمر (الملك) وهو مشابه لاختصاص المحكمة الإدارية العليا، وكذلك مراقبة أو مراجعة الأحكام والقرارات التي تؤيدها محكمة الاستئناف بالأحكام المتعلقة بالقتل والرجم والقصاص والقطع وكافة الأحكام أو الأنظمة أو القرارات التي تصدر من ولي الأمر أو صدور الحكم من محكمة غير مختصة أو اذا كان هنالك خطأ في تكييف الوقائع.

وإن الكلام عن السلطة القضائية في النظام السعودي ونظامها القضائي، بحسب ما يطرحه النظام الصادر بموجب المرسوم الملكي عام ٢٠٠٧، والذي يتألف من (٨٩) مادة وزعت على (٨) أبواب، وقد تضمن ذكر تشكيلات هذا النظام وهي:

١. مجلس القضاء الأعلى:

ويتكون من رئيس يعين بأمر ملكي وعشرة أعضاء هم: رئيس المحكمة العليا، وأربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف يعينون أيضاً بأمر ملكي، ووكيل وزارة العدل، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، وثلاثة أعضاء يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف، يسمون جميعاً بأمر ملكي.[١٥]

ويتولى المجلس الأعلى للقضاء بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى المبينة في الأنظمة ما يأتي:

النظر في شؤون القضاة من الجانب الوظيفي فيما يخص التعيين والترقية والتأديب والندب والإعارة والتدريب والنقل والإجازة وإنهاء الخدمة وإنشاء المحاكم والإشراف عليها، وإعداد تقرير شامل في نهاية كلّ عام يتضمن الانجازات التي تحققت والمعوقات ومقترحات المتعلقة بشأنها ورفعها بعد ذلك إلى الملك.[١٦]

أما المحاكم فيكون ترتيبها حسب هذا النظام،[١٧] كما يلي:

الأولى: المحكمة العليا. الثانية: محاكم الاستئناف. الثالثة: محاكم الدرجة الأولى: وهي خمسة أنواع: أ. المحاكم العامة. ب. المحاكم الجزائية. ج. محاكم الأحوال الشخصية. د. المحاكم التجارية. هـ- المحاكم العمالية.

٢. ديوان المظالم:

ويلاحظ أن هذا الديوان قد صدر له النظام الأخير بموجب المرسوم الملكي المرقم

(م/٧١) في (١٩رمضان١٤٢٨هـ/ ٣٠ أيلول ٢٠٠٧م) و يقع في (٢٩) مادة موزعة على خمسة أبواب، وهو هيئة قضاء إداري مستقلة، ترتبط مباشرة بالملك، ويكون مقرها في مدينة الرياض.[١٨]

ويتألف هذا الديوان من رئيس بمرتبة وزير ونائب للرئيس أو أكثر وعدد كاف من القضاة ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين وغيرهم.[١٩]

ويضم في الديوان مجلساً يسمى بـ (مجلس القضاء الإداري) ويتكون من رئيس ديوان المظالم رئيساً، ورئيس المحكمة الإدارية العليا عضواً، وأقدم نواب رئيس الديوان عضواً، وأربعة قضاة يشغلون درجة قاض استئناف يسمون جميعاً بأمر ملكي.

تتكون محاكم ديوان المظالم من التشكيلات التالية: أ. المحكمة الإدارية العليا. ب. محاكم الاستئناف الإدارية. ج. المحاكم الإدارية.

لذلك فإن ديوان المظالم وهو جهة قضائية مقابلة للقضاء الشرعي تختص بتنظيم المنازعات التي يكون فيها الدولة احد أطرافها بالإضافة الى اختصاصات أخرى أن مرسوم ديوان المظالم قد حدد في المادة الأولى منه «أن ديوان المظالم هيئة قضائية مستقلة ترتبط مباشرة بجلالة الملك ويكون مقرها مدينة الرياض ويجوز بقرار من رئيس الديوان أنشاء فروع له وبحسب الحاجة» وحددت المادة الثانية اختصاصات المجلس وتشكيله ولجانه»،[٢٠] في بداية الأمر كان ديوان المظالم تابع الى مجلس الوزراء وهو شعبة من شعبه وقد جاء المرسوم الملكي رقم ٨٧٥٩/١٣/٢ ليفصل ديوان المظالم عن شعب مجلس الوزراء ويجعل منه جهة مستقلة ويكون رئيس ديوان المظالم بمرتبة وزير يتم تعينه بمرسوم ملكي ويكون مسؤول أمام الملك وهو نظام قضائي يحاكي القضاء الإداري، وإن قراراته واحكامه يجب أن تمضى بمرسوم ملكي وهو بخلاف القضاء العام حيث لا تخضع الأحكام التي يصدر القضاء في اجراء القصاص وغيره إلى مراسيم ملكية.

وإن نظام المرافعات وهو نظام ذو طبيعة إجرائية وهو يمثل القواعد العامة للأنظمة الإجرائية في المملكة حيث تطبق قواعده وأحكامه على جميع أنواع القضاء داخل المملكة وان نظام المرافعات السعودي يأخذ بالتقويم الهجري في إجراءاته ومواعيده كما نصت عليه المادة التاسعة من نظام المرافعات «تحسب المدد والمواعيد المنصوص عليها في هذا النظام حسب تقويم أم القرى ويعتبر غروب شمس كل يوم نهايته»، وهذا ما معمول به أيضا في المحاكم الإدارية.

ولابد لنا أن نوضح بشيء يسير عن المحكمة الإدارية العليا في نظام ديوان المظالم والذي يحتوي على محاكم تفصل في

الاعتراض التي تصدرها المحاكم الإدارية وهي المحكمة الإدارية العليا ومحكمة الاستئناف الإداري فقد أصبحت درجات التقاضي تمر بثلاثة مراحل يمكن المتقاضي من تصحيح قرار المحكمة إذا كان مشوبا بجهل أو خطا ويساعد على توخي العدالة وشكلت العديد من محاكم الاستئناف في المملكة.

المحكمة الإدارية العليا: تم استحداثها بموجب ديوان المظالم عام ٢٠١٧ وحلت محل هيئة التدقيق في الديوان، ومقرها مدينة الرياض وهي المرحلة النهائية من الأحكام الصادرة من ديوان المظالم ويمثل المرحلة الثالثة من درجات التقاضي وتتألف المحكمة الإدارية العليا من رئيس برتبة وزير بناء على قرار ملكي ومن عدد من القضاة يتم تعينهم بأمر ملكي بدرجة رئيس محكة الاستئناف ويتم اقتراح أسمائهم من مجلس القضاء الأعلى واهم اختصاصات المحكمة الإدارية العليا فدورها مشابهة لدور محكمة النقض.

تنظر في الاعتراض على أحكام محاكم الاستئناف إذا كان الاعتراض على مخالفة أحكام الشريعة، أو إذا كان هنالك خطا في تطبيق هذه الأنظمة أو تأويلها وللمكمة دوائر متخصصة تباشر اختصاصاتها من خلالها ويكون لها هيئة عامة يترأسها رئيس المحكمة وتظم جميع قضاتها.[٢١] إن تطور نشأة ديوان المظالم في السعودية ففي بداية نشأته كان تابعاً الى مجلس الوزراء ومن أهم اختصاصاته، التحقيق في الشكاوى التي تقدم الى مجلس الوزراء والذي يعتبر دائرة عامة من ضمن دوائر مجلس الوزراء،[٢٢] فقد كانت وظيفته تقتصر على أبداء الراي والمشورة ونتيجة لتطور الحياة والرغبة في حل المنازعات وأبداء الحلول المناسبة تم الإعلان عن استقلاله التام عن مجلس الوزراء بصدور المرسوم الملكي رقم ٨٧٥٩/١٣/٧ بتاريخ ١٩٥٥ والذي تم به أنشاء ديوان مظالم مستقل عن مجلس الوزراء ووضع نظامه الأساسي وتمت الموافقة عليه فقد نصت المادة الأولى منه «يشكل ديوان مستقل للمظالم باسم ديوان المظالم ويقوم بإدارة هذا الديوان رئيس بمرتبة وزير يعين بمرسوم ملكي وهو مسؤول أمام جلالة الملك وجلالته المرجع الأعلى له»، فقد اصبح اختصاصه شامل التحقيق في الشكاوى التي تقدم ضد أي موظف في الحكومة مهما على شانه سواء كان قاض أو وزير ولكن يجب عرض الشكوى على الملك اذا كانت الشكوى على هذه الشخصيات، واصبح يفصل في قضايا ويصدر قضائه وأحكامه بالمشاركة مع مجلس الوزراء أو بمصادقة رئيس مجلس الوزراء ونتيجة للتطور ولكثرة الأنظمة والقرارات التي تضيف مهام جديدة لديوان المظالم صدر المرسوم الخاص بديوان

المظالم رقم م/ ٥١ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ جاء في المادة الأولى منه «ديوان المظالم هيئة قضاء أداري مستقل»، اصبح ديوان المظالم يمثل القضاء الإداري في الدولة واصبح النظام القضائي نظام مزدوج في السعودية،[٢٣] حيث إن الحياة المعاصرة وما تتطلبها من مشاكل تتطلب السرعة في حلها جرى تحديث جديد للنظام القضائي الإداري (ديوان المظالم) بالمرسوم الملكي المرقم م/٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧ يتكون ديوان المظالم من رئيس الديوان وعضوية رئيس للمحكمة الإدارية العليا واقدم نوابه، وأربعة قضاة يتم تسميتهم بأمر ملكي واعد ترتيب وتنظيم ديوان المظالم أولا المحكمة الإدارية العليا، محاكم الاستئناف الإداري، المحاكم الإدارية.

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

تتمثل السلطة التنفيذية في السعودية من الملك ومجلس الوزراء والوزارات وسنبينها تباعا.

الملك: هو رئيس الدولة وله العديد من الصلاحيات السياسية والإدارية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية واهم هذه الاختصاصات.

- الأشراف على أعمال الحكومة والأجهزة الإدارية وتطبيق الشريعة الإسلامية بكل معانيها من عدل وتحقيق المساواة والشورى ... الخ.
- تعين الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ومن هم برتبة وزير والقضاة ونواب مجلس الوزراء بأوامر ملكية.
- الأشراف والرقابة على عمل الأجهزة الحكومية.
- إصدار القرارات ولوائح الضرورة للسلطة الإدارية أو تحديد نشاط أي جهة معينة إداريا.
- الرقابة على تنفيذ الأنظمة والتعليمات.

أن **مجلس الوزراء السعودي** هو هيئة نظامية يمثل المجلس الأعلى للحكم في السعودية ورئيسه الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز برئاسة الملك ومقرها مدينة الرياض.

وشروط العضوية للمجلس أن يكون سعودي الجنسية والمنشأ وان لا يكون محكوم بجناية أو جنحة أو أثري على حساب المال العام ولا يجوز الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس الوزراء ألا باستثناء من الملك إذا وجد الحاجة ألا ذلك، يتم تعينهم كأعضاء في مجلس الوزراء بأوامر ملكية ويظم عددا من الأجهزة منها ديوان مجلس الوزراء ويظم إدارات عامة منها، الشؤون السياسية، الشؤون المالية والإدارية والعديد من الإدارات الأخرى ويتمثل نشاط ديوان مجلس الوزراء.

- بصياغة الأوامر الملكية التي تصدر من الملك ونوابه.

– وتلقي المعاملات من الأجهزة والأفراد ورفعها الى رئيس المجلس.

– وإعلان القرارات الصادرة من المجلس الى كافة الجهات المعنية.

١– اهم تشكيلات مجلس الوزراء

هيئة الخبراء: تضم الهيئة العديد من المستشارين والمختصين ويترأسها رئيس الهيئة واهم اختصاصاتها:

– دراسة المعاملات التي تتم أحالتها من رئيس مجلس الوزراء أو المجلس أو نوابه ولجانه المتفرعة منه.

– وأعداد الدراسات اللازمة لمشاريع القوانين.

– تقديم المقترحات للأنظمة التي تحتاج الى تعديل العمل مع الأجهزة الحكومية الأخرى في دراسة أي موضوع يحال اليها من الملك أو مجلس الوزراء.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء: ويترأسها أمين عام بمرتبة وزير ومعاون مساعد بالمرتبة الممتازة،[٢٤] واهم مهامها.

– الرقابة على الأنظمة والقرارات ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

– الأشراف على الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– تفويض مجلس الوزراء اللجنة العليا للإصلاح بتعديل المصالح الحكومية.

– أنشاء لجان لمراقبة سير أعمال الوزرات أو جمع المعلومات وترفع النتائج المراقبة والتحري الى المجلس ويحق لأمانة المجلس أنشاء لجان أخرى للتحري.

– هو المرجع الأعلى لكل الوزارات والأجهزة في الحكومة.[٢٥]

– مجلس الوزراء يتولى إصدار اللوائح ولوائح الضبط الإداري.

٢: الوزارات

يأتي الوزير في اعلى قمة الهرم الإداري للوزارة ويتولى رئاستها وله نائب وزير يعاونه ووكلاء لهم مساعدون في الوزارة واهم اختصاصاته:

– ينوب عن الدولة في الدعاوى ويتولى تمثيل وزارته في أبرام العقود الإدارية وكل ما يتعلق بأعمال الوزارة.

– أعداد مشروع الموازنة الخاص بالوزارة.

– العمل على تنظيم الشؤون الداخلية للوزارة.

– يباشر كل الاختصاصات الخاصة بمنصبه من تعيين ونقل وتأديب وترقية .... الخ

– مراقبة أعمال مرؤوسيه وتعديل أو الغاء قراراتهم.[٢٦]

الفرع الثالث: السلطة التنظيمية أو التشريعية مجلس شورى الدولة

ويمثل السلطة التنظيمية في الدولة الموجود في النظام الأساس للحكم والقائم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد سميت بالتنظيمية على اعتبار أن التشريع قد انزل

من الله سبحانه وتعالى بكتابه وانقطع بانقطاع الوحي، وتمارس اختصاصها عن طريق مجلس شورى الدولة، ويتكون المجلس من مائة وخمسون عضوا من أهل الاختصاص والعلم والخبرة واهم اختصاصاته.

- رسم السياسة العامة للدولة.
- تقيم الأنظمة والتعليمات ودراستها كذلك الاتفاقيات الدولية.
- دراسة الأنظمة ومناقشة التقارير التي تقدمها الحكومة.

المطلب الثاني: الهيئات المستقلة السياسية والإدارية

الفرع الأول: هيئة مكافحة الفساد

هيئة مستقلة تم تأسيسها عام ٢٠١١م لمكافحة الفساد الإداري والمالي ومع وجود هيئات رقابية أخرى داخل المملكة كديوان الرقابة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيقي، تمثل هيئة مكافحة الفساد جهة مستقلة استقلالا إداريا وماليا يكون ارتباطها بالملك مباشرة لقد امر الملك بتقديم كشوفات لجميع المشاريع مع مدد العمل والتنفيذ وتحديد استراتيجية الهيئة على موقع الهيئة على شبكة الانترنيت في مكافحة الفساد بجميع صورة وأشكاله والعمل على مبدأ الشفافية وتحقيق العدالة ويكون نشاط الهيئة بالعمل والتحري ودراسة عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل وجميع العقود المرتبطة بالصالح العام ومصالح المواطنين والتحري عن صور وأوجه الفساد الإداري والمالي فيها وإحالة العقود التي تشمل على الفساد أو المخالفة للأنظمة واللوائح الى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق.

للهيئة متابعة إجراءات التحقيق ويكون لها الحق في اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية طبقا للقانون وإذا تم اكتشاف أن الفساد مرتبط بهيئة أو مؤسسة فيرفع الأمر الى الملك لاتخاذ القرار بما يراه مناسبا واهم اختصاصات الهيئة.

- تضمين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في البرنامج الحكومي والعمل على تنفيذها مع الجهات المعنية.
- متابعة واسترداد الأموال المتأتية من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.
- متابعة الذمم المالية لعض الفئات التي تعمل في الدولة.
- العمل على تطوير الأنظمة والتعليمات واقتراح انظمة جديدة لمكافحة ومنع الفساد الإداري والمالي.
- معرفة ودراسة نقاط الضعف الموجودة في المؤسسات والعمل على مكافحتها.
- متابعة الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها والتي تخص النزاهة وتضمينها في أداء أعمال الهيئة.
- وضع برامج تشمل مؤسسات المجتمع المدني وتسليط الضوء على أهمية حماية

المال العام والمرافق العامة وتنمية شعور المواطن بالمسؤولية.

الفرع الثاني: الية عمل الهيئة الخاصة بمكافحة الفساد

تخصص الهيئة قنوات خاصة لاستلام البلاغات الخاصة بالفساد عن طريق البريد الإلكتروني، الفاكس، أو عن طريق موقه الهيئة على النت، وتم تخصيص رقم موحد لتلقي البلاغات والعمل على الرد على الاتصالات الجمهور عن طريق تقديم البلاغ وتسجيل بيانات كاملة للمبلغ اسمه وعنوانه ووسيلة الاتصال به وتاريخ ووقت التبليغ وعنوان المبلغ ووضع رقم للاتصال به ويتم تصنيف البلاغات وأحالتها الى إدارة التحريات وتصنيفها ومعرفة اذا كانت داخلة باختصاصات الهيئة وتتم متابعة القضايا المحولة من الهيئة الى الجهات المعنية واذا ادعت الضرورة تعمل على الحضور في الجلسات في القضايا المتعلقة بالمخالفات ومتابعة تنفيذ الأحكام اذا كانت هنالك إدانة للمتهم بالمخالفة والعمل على متابعة استرداد الأموال.

الفرع الثالث: هيئة حقوق الأنسان

تم تنشا هيئة حقوق الأنسان في السعودية كهيئة حكومية مستقلة يتراسها الأستاذ (تركي بن خالد السديري) هدف الهياة هو حماية حقوق الأنسان وفقا للمعايير الدولية والعمل على تطبيق معايرها على ضوء الشريعة الإسلامية وهي جهة حكومية خاصة بأبداء الراي والمشورة في مجال حقوق الأنسان وتعمل الهيئة على تلقي الشكاوى التي تتعلق بحقوق الأنسان والتأكيد على تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح فيما يتعلق بحقوق الأنسان والمشاركة وإقامة الندوات الداخلية والخارجية المتعلقة بحقوق الأنسان وتعمل بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الأنسان التي تم إنشاها من قبل الملك الراحل (فهد بن عبد العزيز) عام ٢٠٠٤ وتظم ٤١ عضوا من بينهم ١٠ أعضاء من النساء.[٢٧]

المبحث الثالث: مبدأ المشروعية الإدارية في النظام السعودي

تخضع ممارسة الوظيفة التنفيذية لمبدأ أساسي وجوهري تقوم عليه دولة القانون أو النظام، وهو المبدأ المعروف بمبدأ المشروعية، وهي صفة تطلق على كل ما هو متفق ومتطابق مع احكام النظام،[٢٨] ويقصد بمبدأ المشروعية المطبق على الإدارة العامة الذي يحكم نشاطها انه تعبير عن القاعدة التي تقضي بان على الإدارة أن تتصرف طبقا للنظام،[٢٩] كما يقصد به – أيضاً – خضوع الإدارة العامة فيما تصدره من قرارات إدارية واعمال مادية للنظام، وهذا بلا شك يمثل قيداً على نشاط الإدارة،[٣٠] ويختلف مبدأ المشروعية عن مبدأ الشرعية فالمبدأ الأخير يعبر عن فكرة سياسية بحتة

وعن مبدأ دستوري، ويقصد به تأسيس السلطة في الدولة بينما مبدأ المشروعية فهو يعبر عن فكرة قانونية بحتة مفادها ضرورة موافقة اعمال السلطة العامة للقانون،[٣١] وهكذا ينصرف اصطلاح المشروعية الى مشروعية اعمالها، فالمشروعية صفة تطلق على كل ما هو متفق ومتطابق مع احكام النظام،[٣٢] عليه فان خضوع الإدارة فيما تصدره من اعمال قانونية وما تتخذه من اعمال مادية للنظام بمعناه العام، يشكل دون شك تقييدا لنشاطها، وضوابط تحكم وتنظم ممارسة امتيازات القانون العام التي تتمتع بها، لهذا يعتبر احترام مبدأ المشروعية عنصرا من العناصر الأساسية والجوهرية التي تقوم عليها دولة القانون المعاصرة فيجب على جميع الدول ان تلزم ادارتها العامة باحترام هذا المبدأ.[٣٣]

المطلب الأول: مظاهر احترام مبدأ المشروعية الإدارية في النظام السعودي

ويتجلى احترام مبدأ المشروعية في مظهرين مختلفين: أولهما، موضوعي، ويقصد به أن لا تأتي الإدارة أي عمل اداري أيا كان موضوعه بالمخالفة للقاعدة النظامية النافذة، وقت القيام بالعمل، والا تصدر الإدارة قرارات إدارية مخالفة لقاعدة نظامية سارية المفعول والا كانت هذه القرارات مشوبة بالبطلان، ما يستوجب الغاءها قضائيا،[٣٤] اما المظهر الشكلي : فيقصد به ان تراعي الإدارة حين إصدارها للوائح ما يعلوها من القواعد النامية واحكام الشريعة الإسلامية التي تمثل المصدر الرئيس لنظام الحكم بالمملكة،[٣٥] وتطبيقا لذلك فقد قرر ديوان المظالم أن: (الأنظمة واللوائح لا يتم الغاؤها أو تعديلها إلّا بالطريقة التي صدرت بها، او بموجب مرسوم ملكي وفقاً للمادة السبعين من النظام الأساسي للحكم، كما ان تعميم مدير عام الشئون المالية المتضمن عدم رفع أي طلب بصرف مستحقات لهذه الفئة قد جاء فاقداً سند مشروعيته وتنظيمه، فهو نظار الى عدم اختصاص من أصدره بإلغاء تلك المكافاة، ولا سيما انه لا يجوز أن تخالف التعاميم أو التعليمات التنفيذية لاي نظام، الأحكام الواردة به أو أن تستحدث حكما جديدا لم ينص عليه فيه.[٣٦]

المطلب الثاني: ضمانات احترام مبدأ المشروعية

من اهم الضمانات لتي تكفل احترام مبدأ المشروعية بصورة فاعلة وحقيقية، أعمال مبدأ الفصل بين السلطات، وتقرير الرقابة على المشروعية اعمال السلطات الثلاث وباستقراء النظام الأساسي للحكم بالمملكة يتضح اهتمام النظام بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث نص في المادة (٤٤) على ان «تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة

التنظيمية وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الانظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات».[٣٧]

ونرى ان النص السابق قد أكد اعتراف المملكة بمبدأ الفصل بين السلطات الا انه يجب النظر الى المبدأ نظرة مختلفة عن تطبيق ذات المبدأ في الأنظمة المقارنة، لان النظام بالمملكة يجعل الملك جامعا بين يديه السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، فهو رئيس الحكومة، وكذلك هو يصدر الأوامر والمراسيم الملكية (الأنظمة) ويصعب الفصل عمليا بين هاتين السلطتين في الواقع.

المطلب الثالث: مصادر مبدأ المشروعية في النظام السعودي

ان مصادر كبدا المشروعية في المملكة العربية السعودية ذات ادله خاصة، إذ تحتل الشريعة الإسلامية المرتبة العليا في هرم تدرج القواعد القانونية في الدولة، ثم يليها الدستور، ثم الأنظمة بأنواعها المختلفة وأخيرا اللوائح الإدارية.[٣٨]

وترتيبا على ما سبق فان القواعد الواردة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص) هي المصدر الأول من مصادر مبدأ المشروعية، فلا يجوز للإدارة العامة اتخاذ أي قرار اداري ، او القيام باي عمل من الاعمال الإدارية بالمخالفة لقواعد الشرع وقد عبر عن ذلك النظام الأساسي للحكم بالنص على انه: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)،[٣٩] ويأتي في المرتبة الثانية الدستور السعودي، حيث تحتل القواعد والمبادئ الدستورية المرتبة الثانية في هرم تدرج القواعد النظامية في الدولة، بحيث يتعين عليها عدم مخالفة القواعد العليا، وهي القواعد الشرعية، كما يتعين على القواعد الأدنى منها كالأنظمة العادية احترام النصوص الدستورية وعدم مخالفتها، ومن تطبيقات ديوان المظالم ما قضى به (وحيث نصت المادة ٣٦ من النظام الأساسي للحكم على إن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على اقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات احد او توقيفه او حبسه لا بموجب احكام النظام . وحيث تم تتقيد المدعي عليها بما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية، فان ذلك يشكل في حقها خطا يجب التعويض عنه)،[٤٠] واذا كان ما سبق الحديث عنه يتعلق بالمصادر المكتوبة لمبدا المشروعية، فان هناك العديد من المصادر الأخرى التي اعترف بها النظام السعودي كالمبادئ العامة المستقرة في ضمير المجتمع كالعدل والمساواة وحرمة الملكية الخاصة فقد نص النظام الأساسي للحكم على ان: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية)،[٤١] كذلك نص على انه (تكفل

الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من احد ملكه الا للمصلحة العامة على ان يعوض المالك تعويضا عادلا)،[٤٢] ومن الجدير بالذكر ان ديوان المظالم قد اعترف بالدور الانشائي لقضاء الديوان باعتباره منشئا للقواعد ومؤسسا للمبادئ التي تحكم المنازعات الإدارية.[٤٣]

الخاتمة:

من خلال بحثنا في موضوع (الركائز الأساسية للحكم في النظام القانوني السعودي) نؤكد الأهمية لمرحلة بناء الدولة وفق النظام الأساس للحكم، وقد توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات وهي كالاتي:

١- أن المجتمع السعودي تميز ظاهريا بخصائص المجتمع الإسلامي الذي يعتبر أن الوحي هو مصدر لجميع الأنشطة الموجودة في الدولة وجميع مؤسساتها السياسية.

٢- لا يختلف نظام الحكم في السعودية عن النظام الملكي المعروف في التاريخ الأوربي والذي يقوم على شخصية الملك على الرغم من وجود نصوص في النظام الأساس بان نظام تولي السلطة عن طريق البيعة.

٣- لا يوجد ديباجة في الدستور السعودي كباقي الدساتير حيث عد دستورا موضوعيا وليس شكليا.

٤- أن السلطة القضائية خاضعة لسلطة الملك وأهوائه وهذا ما يفهم من نص المادة (٤٨) من النظام الأساسي للحكم.

٥- لا نتفق مع ما يقال بان القضاء السعودي يأخذ بالمذاهب الأربعة في حالة وجود دليل قوي في أحد المذاهب ولا يتقيد بمذهب معين مع ما نص عليه قرار الهيئة القضائية عدد٣ أن ما ينطبق من قضاء في المحاكم على مذهب الأمام احمد بن حمبل نظرا لان مراجعه وكتبه سهلة وقد حدد مراجع وكتب معينة له ولم يجر على هذا النص أي تعديل أو الغاء في نظام القضاء أو ديوان المظالم الجديد أو نظام المرافعات.

التوصيات

١-خطورة الجمود لدى متخصصين والعلماء في الفقه الإسلامي فالإسلام قد وضع المبادئ العامة والتفصيلات وترك للعقل قضايا المجتمع المتعلقة بسنن التطور في المجتمعات الى العقل السليم والاجتهاد وترجيح العقل السليم ضمن نصوص الشريعة الإسلامية فلابد من التجدد والتطور لمواكبة تطور سنن الحياة.

٢-توزيع السلطات في الدولة فان نظام الحكم يحضر تمركز السلطة بعيدا عنه مع الاستقلال المرن بين السلطات

الهوامش:

١. عبد القادر عودة، أوضاعنا السياسية، الزيتونة، الجزائر، ١٩٩٢، ط١، ص٩٢.

٢. فتح الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩ ص٢٣٤.

٣. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٦٠ ص٢٩.

٤. عبد العزيزين فيصل ابن السعود، التطور السياسي للملكة العربية السعودية وتقيم لمجلس شورى الدولة، ٢٠٠٢، ط١، ص١٦٣.

٥. سعيد فالح الغاوري، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٠، ط١، ص٨٤.

٦. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وأثره في الحياة، ١٩٩٩ ص٨٧-٨٨.

٧. نسيب محمد ارزدقي، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الأمة، ١٩٩٨، ط١، ص١٧٦.

٨. غسان إبراهيم الشمري، انبعاث أمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢ ص٣٨.

٩. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وأثره في الحياة، ١٩٩٩ ص٥٣.

١٠. اليكس فأسليف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ط١، ص٩٦.

١١. احمد محمد حشيش، التنظيم القضائي من زاوية أشخاصه، دار النهضة العربية ،٢٠٠٧، ص٢٠٤.

١٢. المادة (٤٤) من النظام الأساسي للحكم.

١٣. محمد نور حسن تركستاني، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣ ص٢٦.

١٤. سعود أل دريب، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، طبعة وزارة التعليم العالي، السعودية، ١٩٩٩ ص٥١٣-٥١٥.

١٥. المادة (٥) من الباب الثاني والمادة (٨٥) من الباب الثامن، من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي المرقم (م/٧٨) وفي (١٩رمضان١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ايلول٢٠٠٧م)، والمنشور في مجلة العدل، العدد٣٦، وزارة العدل، السعودية، الرياض، شوال١٤٢٨هـ/تشرين الأول٢٠٠٧م، ص٢٣٩ – ٢٥٢.

١٦. المادة(٦) من الباب الثاني، المصدر السابق، ص٢٣٧.

١٧. المادة(٩)، من الفصل الأول، من الباب الثالث، المصدر السابق، ص٢٣٨.

١٨. المادة (١) من الباب الأول، والمادة (٢٦) من الباب الخامس، من نظام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي المرقم (م/٧٨) وفي ١٩رمضان ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ايلول ٢٠٠٧م، مجلة العدل، العدد ٣٦، وزارة العدل السعودية، الرياض، شوال ١٤٢٨هـ/ تشرين الأول ٢٠٠٧م)، ص٢٣٦ – ٢٥٢.

١٩. المادة(٢)، الباب الأول، المصدر السابق، ص٢٥٤.

٢٠. علي بركات وعلي رمضان، الوسيط في شرح نظام القضاء السعودي رقم ٧٨ لسنة ١٤٢٨هـ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢ ص١٨٦.

٢١. علي شفيق الصالح و محمد بن عبد العزيز المعارك، الدعاوى الإدارية والأنظمة الفضائية في المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١١، ط١، ص٢٠٥.

٢٢. عبد العزيز بن محمد الزين، ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره، مطبوعات ديوان المظالم، ١٩٩٩، ص١٢.

٢٣. عبد العزيز محمد الزين، ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره، مصدر سابق، ص٢٢.

٢٤. عبد الله راشد السنيدي، مراحل تطور الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من إنجازها، ١٩٩٧، ط٥، ص١٠٤.

٢٥. أنور احمد رسلان، القانون الإداري السعودي، معهد الإدارة العامة ،١٩٨٩ ص١٣١ و٢٠٢ و١١٠.

٢٦. عادل عبد الرحمن خليل، القانون الإداري السعودي، مكتبة الصباح، جدة ،١٩٩١، ص١١٨–١١٩.

٢٧. همسة قحطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات،٢٠١١ص٢٠٦.

٢٨. رأفت فوده، مصادر المشروعية الإدارية ومنحنياتها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٠.

٢٩. سليمان الطماوي، قضاء الإلغاء دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص١١.

٣٠. علي خطارشنطاري، موسوع القضاء الإداري السعودي، ص٤٢.

٣١. رأفت فودة، مصادر المشروعية الإدارية ومنحنياتها، مصدر سابق ص٢٩.

٣٢. سعاد الشرقاوي، القضاء الإداري، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٩.

٣٣. رأفت فوده، مصادر المشروعية الإدارية ومنحنياتها، مصدر سابق، ص٣٠.

٣٤. مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٣٧.

٣٥. علي خطار شنطاري، موسوعة القضاء الإداري، مصدر سابق، ص٢٦.

٣٦. ديوان المظالم، قرار هيئة التدقيق رقم (٥١٩/ت/٤) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر في القضية رقم (٤/٢٩٤/ق) لعام ١٤٢٧هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الثاني، ص٧٣٥.

٣٧. المادة (٤٤) من النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

٣٨. ديوان المظالم، قرار هيئة التدقيق رقم (٥١٩/ت/٤) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر في القضية رقم (٤/٢٩٣/ق) لعام ١٤٢٧هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الثاني، ص٧٣٥.

٣٩. المادة (٧) من النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

٤٠. ديوان المظالم، قرار هيئة التدقيق رقم (٤٣١/ت/٦) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر بالقضية رقم (١/٢٧٣٩/ق) لعام ١٤٢٤هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الرابع، ص٢١٢.

٤١. المادة (٨) من النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

٤٢. المادة (١٨) من النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

٤٣. ديوان المظالم: قرار هيئة التدقيق رقم (٦٤٤/ت/١) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر في القضية رقم (١/٣٣٩٥/ق) لعام ١٤٢٥هـ، مجموعة الأحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الثاني، ص٨٠٢.

المراجع

أولا: الكتب والدوريات

١. ابن السعود، عبد العزيز بن فيصل بن مشعل، التطور السياسي للملكة العربية السعودية وتقيم لمجلس شورى الدولة، ط١ ٢٠٠٢.

٢. ارزدقي، نسيب محمد، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية.

٣. أل دريب سعود، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، طبعة وزارة التعليم العالي، ١٩٩٩م.

٤. بركات، علي، ورمضان، علي، الوسيط في شرح نظام القضاء السعودي رقم ٧٨ لسنة ١٤٢٨، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، ٢٠١٢.

٥. الجميلي، همسة قحطان خلف، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، ٢٠١١.

٦. الجيني، عبد مسعود، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، بدون نشر، ط١، ١٤٠٤هـ

٧. حشيش، احمد محمد، التنظيم القضائي من زاوية أشخاصه، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.

٨. الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٦٠.

٩. خليل، عادل عبد الرحمن، القانون الإداري السعودي.

١٠. رسلان، أنور احمد، القانون الإداري السعودي، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٨هـ.

١١. الزنيدين، عبد الرحمن بن زيد، تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وأثاره في الحياة، ١٩٩٩.

١٢. الزين، عبد العزيز محمد، ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره، مطبوعات ديوان المظالم، ١٤١٩هـ.

١٣. الشرقاوي، سعاد، القضاء الإداري، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

١٤. الشمري، غسان إبراهيم، انبعاث أمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠.

١٥. شنطاري، على خطار، موسوعة القضاء الإداري.

١٦. شنطاري، علي خطار، موسوع القضاء الإداري السعودي.

١٧. الشهري، شكر بن علي، المحكمة الإدارية العليا في نظام ديوان المظالم السعودي، دراسة مقارنة استقرائية، مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، ٢٠١١.

١٨. الصالح، علي شفيق، والمعارك، محمد بن عبد العزيز، الدعاوى الإدارية والأنظمة الفضائية في المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط١، ٢٠١١.

١٩. الطماوي، سليمان، قضاء الإلغاء.

٢٠. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وأثره في الحياة، ١٩٩٩م.

٢١. عبد الله راشد السنيدي، مراحل تطور الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من إنجازها، ط٥، ١٤١٨هـ

٢٢. عودة، عبد القادر، أوضاعنا السياسية، الزيتونة، الجزائر، ط١، السنة

٢٣. الغاوري سعيد فالح، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٠.

٢٤. فأسليف، اليكس، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٢٥. فتح الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٩.

٢٦. فهمي، مصطفى أبو زيد، ٢٠٠٨م، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

٢٧. فوده، رافت مصادر المشروعية الإدارية ومنحنياتها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٨. محمد، محمد عبد الجواد، التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

٢٩. محمد نور حسن تركستاني، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لمعهد الإدارة العامة لنيل دبلومة الأنظمة،١٤٠٣هـ

ثالثاً: المواقع

٣٠. منصور القمري، محكمة الجنايات الدولية، بداية ظهور المواطن العالمي، ٢٠٠١، ص٢ على الموقع http://www.balagh.com/islam/4m0oeggo.htm

٣١. احمد الدباغ، مشكلات كثيرة تعترض الدستور العراقي، ٢٠٢٠، على الموقع **https://www.noonpost.com/content/38789**

رابعاً: النصوص القانونية

٣٢. دستور الحجاز صادق عليه الملك بتاريخ ٢١ صفر ١٣٤٥هـ ونشر في جريدة أم القرى بتاريخ ٢٥ من صفر لنفس السنة

٣٣. ديوان المظالم: قرار هيئة التدقيق رقم (٦٤٤/ت/١) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر في القضية رقم (١/٣٣٩٥/ق) لعام ١٤٢٥هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية ، المجلد الثاني.

٣٤. ديوان المظالم، قرار هيئة التدقيق رقم (٤٣١/ت/٦) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر بالقضية رقم (١/٢٧٣٩/ق) لعام ١٤٢٤هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الرابع.

٣٥. ديوان المظالم، قرار هيئة التدقيق رقم (٥١٩/ت/٤) لعام ١٤٢٧هـ، الصادر في القضية رقم (٤/٢٩٤/ق) لعام ١٤٢٧هـ، مجموعة الاحكام والمبادئ الإدارية، المجلد الثاني.

٣٦. قرار الهيئة القضائية عدد (٣) في ١٣٤٧/١/٧هـ والمصادق عليه في ١٣٤٧/٣/٢٤هـ

٣٧. المرسوم الملكي الصادر عام ١٤٠٢ والمرسوم الجديد لإعادة هيكلة ديوان المظالم رقم ٧٨/٨ لعام١٤٢٨هـ.

٣٨. المرسوم الملكي رقم ٨٧٥٩/١٣/٢ في عام ١٣٧٤هـ ليفصل ديوان المظالم عن شعب مجلس الوزراء ويجعل منه جهة مستقلة

٣٩. النظام الأساس في الحكم للملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم أ /٩٠ وبتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ والمنشور في جريدة أم القرى في عددها رقم ٣٣٩٧ بتاريخ ١٤١٢/٩/٢هـ

٤٠. النظام الاساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ.

٤١. نظام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي المرقم (م/٧٨) وفي ١٩رمضان ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ايلول ٢٠٠٧م، مجلة العدل، العدد ٣٦، وزارة العدل السعودية، الرياض، شوال ١٤٢٨هـ/ تشرين الأول ٢٠٠٧م).

٤٢. النظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي المرقم (م/٧٨) وفي (١٩رمضان١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ايلول٢٠٠٧م)، والمنشور في مجلة العدل، العدد٣٦، وزارة العدل، السعودية، الرياض، شوال١٤٢٨هـ/تشرين الأول٢٠٠٧م.

٤٣. نظام مجلس الوزراء الصادر برقم ١٣/١/بتاريخ ١٤١٤/٢٣/٣هـ.